

المؤسسة الوطنية.. ضهير الدولة!

تعهدت الحكومة البحرينية طوعاً لدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. وهي حين باشرت بالخطوات الأولى، فإنها تترك أبعاد ومتطلبات عمل مثل هذه المؤسسة التي أعلنت في شهر نوفمبر الماضي، والتي رأت النور ليس بسبب ضغط دولي أو محلي، بل انعكاس لرغبة عليا في تطوير أجهزة الدولة والقفز بالموضوع الحقوقي الى أبعاد متقدمة أخرى.

وجود المؤسسة يعني فيما يعنيه أن الحكومة البحرينية ستقوم بممارسة رقابة ذاتية على سلوك أجهزتها وهيكلها، منعاً لحدوث أية انتهاكات، وإذا ما حدثت فإنها لن تتهاون في اتخاذ الإجراءات المناسبة.

ويما أن الحكومة مقتنعة بضرورة وجودها، فإنها تترك بأنها مطالبة بإصلاح كبير في تشريعاتها وسد النواقص في القوانين الموجودة، والإلتزام بالمعايير الحقوقية المتعارف عليها دولياً. كما أنها مطالبة بالمزيد من الشفافية والترسيخ لمنهج حقوق الإنسان كيما يكون حاضراً في أذهان المشرعين والسلطات التنفيذية والقضائية.

ويعني وجود مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ان الحكومة مؤمنة بضرورة إحداث انعطافة في علاقاتها مع المؤسسات الحقوقية الدولية ومع منظمات المجتمع المدني المحلية، تعتمد على التنسيق والانفتاح والتواصل والصدق وتوفير المعلومات. كما يعني ان عليها المزيد من الإلتزام في ترويض ثقافة حقوق الإنسان بين مواطنيها، من خلال الأجهزة الاعلامية الرسمية او المؤسسات شبه الرسمية.

ويعني إيجاد مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، ان الحكومة صارت أكثر ثقة بنفسها وبأدائها والمنهج الذي تسيير عليه، وأن لديها القدرة على تحمل النقد مهما كان لانعاً، وأن مسؤوليها لديهم الإستعداد والإمكانية للتعاطي مع التطور المفترض الذي ستحدثه المؤسسة الجديدة. ان إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان خطوة متقدمة تتطلب القفز بذهنية المسؤولين في أجهزة الدولة في تعاطيهم مع الموضوع الحقوقي، بحيث يتحملون المزيد من النقد والمساءلة وجرد الحساب عبر التحقيق وغيره، وذلك حتى يمكن للمؤسسة الوطنية أن تؤدي دورها دونما عوائق كبيرة. ومن هنا على الحكومة - وحسب المرسوم الملكي - أن توفر كل عوامل النجاح لها ابتداء من الحفاظ على استقلاليتها وحياديتها وتوفير المعلومات لها والتجاوب مع تحقيقاتها، ورفدها بما تحتاجه من الموارد المالية والبشرية.

الحكومة هي التي تعهدت طوعاً برغبتها في انشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان، ويفترض أن تكون مستعدة بكامل طاقمها السياسي والإداري للتعاطي المنفتح معها. فهي ليست جهة أجنبية يمكن للبعض ان يتهمها بأنها منحازة لهذا الطرف او ذاك، ولا هي مؤسسة تستهدف إضعاف النظام والترويج للأكاذيب.. بل هي مؤسسة تمثل (ضمير الدولة) الذي يراقب ويسجل الانتهاكات ان حدثت، ويدافع عن الضحايا، ويتواصل مع العالم ومع الجمهور المحلي ثقافياً وإخبارياً وتطويرياً وتأهيلاً. هي مؤسسة تمثل قلب الحكومة النابض، وهدفها خدمة الجمهور والحكومة والمجتمع المدني وتطوير رؤاهم وأداءهم جميعاً. إنها جزء من نسيج الدولة والمجتمع تعمل للصالح العام، ولا يمكنها ان تؤدي دورها إن انحازت، أو لم يتم التعامل الصحيح معها، أو إذا اعتبرت تقاريرها مجرد دعاوى للإستهلاك. حين تبدأ المؤسسة عملها، نريد أن نرى أبواباً مفتوحة أمامها، ونريد شفافية في التعاطي معها، ونريد من مؤسسات المجتمع المدني تعاوناً وتعاضداً، كما نريد منها هي نفسها أن تثبت مهنيتها وأنها مدافعة عن الصالح العام وعن الشعب كل الشعب، فدفاعها عنه، يمنح الدولة قوّة ولا يضعفها، وقوّة المؤسسة تمثل إضافة لجهاز الدولة وعوناً له.

إقرأ

- ٢ أحداث الشغب وانتهاكات حقوق الإنسان
- ٤ تحديات تواجه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
- ٥ تقرير فريدوم هاوس حول المرأة البحرينية
- ٨ د. العوضي: (الكوتا) تخالف الدستور

مضاعفات أحداث الشغب على حقوق الإنسان

أن هؤلاء العنفيين يريدون تقليص هذا الهامش من خلال العنف الذي يمارسونه في الشارع وعدم التقيّد بالأنظمة والقوانين.

المواطنون أنفسهم ممن يسكنون القرى التي تشهد المزيد من الحرائق مساءً هم أيضاً ضحايا، حين تمتلئ مساكنهم بالدخان، وحين لا يستطيع الكثير منهم الخروج من (والدخول إلى) منزله.

وتأتي هذه الأحداث بعد فترة وجيزة من الهدوء من تبرئة بعض المتهمين في قضية كرزكان. ولكن دعاة خلق

وروجوا في وسائل اعلام أجنبية بأن المعتقلين مجرد مجموعة من الشباب اعتقلوا أثناء قيامهم بنشاطات (سلمية)، طالبوا فيها بمزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في البحرين، وأن هؤلاء الشباب ما هم إلا ضحايا العنف المفرط المستخدم ضدّهم!

وهكذا - وكما تعودنا في أحداث ماضية - تصبح قضية حقوق الإنسان الشماعة التي تتخفى وراءها دعوات العنف والمواجهة والتشدد. ويصبح العنفيون المعتقلون وبقدرة قادر

منذ منتصف نوفمبر الماضي بدأت الحرائق في عدد من القرى تشتعل من جديد.

لقد كانت مجرد بداية لصناعة الأزمة وخلقها من جهة التيار المتشدد (حركة احرار البحرين، حركة حق، مركز البحرين لحقوق الإنسان) الذي لا يستطيع العيش في أجواء الهدوء، ولا في أجواء التسامح، وإنما في أجواء الإضطراب الأمني، لاستثماره سياسياً. انها سياسة خلق الفتنة.. تبدأ بالتحريض عبر البيانات المكثفة، والخطب والمنشورات تدعو الشباب والأطفال للمواجهة، فتشتعل النار في حاويات القمامة، والإطارات، ويتم خلالها تكسير الممتلكات العامة واتلافها كمحولات الكهرباء وقطع الطرق، وغيرها.

بعدها يبدأ الصدام مع قوات مكافحة الشغب، حيث تطل على القرى سحب من الدخان الممزج بالغازات المسيلة للدموع، ويلقي الشبان المحرّضون القنابل الحارقة على رجال الشرطة وسياراتهم.

مسلسل شهدناه منذ سنوات، ما أن يهدأ حتى يبدأ من جديد للعودة، وبنفس الطرق والأساليب.

في نوفمبر الماضي أصيب رجل شرطة بحروق بالغة بسبب القنابل النارية. وقد اعتقلت الحكومة خمسة من الشبان وجهت لهم تهمة محاولة قتل رجل أمن.

وفي الطرف الآخر أصيب عدّة شبان وأطفال بإصابات قيل أنها نتيجة استخدام سلاح الشوزن من قبل رجال الأمن.

وكالعادة أيضاً، انبرى المتشددون فأصدروا بياناتهم التي تفيد بأن من اعتقل ما هم إلا ناشطون حقوقيون،



الفتنة لم يكونوا قادرين على العيش في الجو المنفتح والحر والمتسامح، فكان لا بدّ من تعكيره ومواصلة مسيرة العنف. فإذا ما سقط ضحايا قتلى، تم اتهام الحكومة ورجال الأمن بأنهم وراء ذلك. وإذا ما اعتقل البعض على خلفية الاحداث والحرائق والعنف، صدرت البيانات عن انتهاكات حقوق الإنسان، وصنعت اشاعات بأن الاتهامات ملفقة. وإذا ما عفت عنهم الحكومة، قالوا: كسرنا وهزمتنا الحكومة، وليس لها فضل! وإذا ما حوكموا صرخوا في بيانات (حقوقية) بأن المعتقلين ما هم إلا (نشطاء حقوق إنسان)! وإذا ما

(ناشطون حقوقيون) اعتدي عليهم. حقوق الإنسان هي ضحية هذا الشغب والعنف الذي يبدو أنه سيستمر حتى منتصف هذا الشهر ديسمبر. على الأقل!، حيث الذروة تكون في مناسبة عيد الشهداء، الذي لا يحييه في هذا الوقت إلا التيار المتشدد، والذي يصادف قبل يوم واحد من العيد الوطني.

لقد انتهكت حقوق الإنسان مراراً من قبل مجموعة ترفع راية حقوق الإنسان وتحدث باسمه.

حرية التعبير هي الأخرى صارت ضحية هنا، فمع ان حرية التجمع والتظاهر متاحة في البحرين، إلا

توسط البعض لدى الملك والحكومة بأن يعفو عن المتهمين انزعج دعاة الفتنة وقالوا: نحن نريدهم في السجن، لماذا تتدخلون؟! مع أنهم يطالبون المنظمات الحقوقية الدولية والعربية بالتدخل وإصدار بيانات الإستنكار.

ولأن مشهد العنف والشغب صار متكرراً في البحرين، نود هنا أن نوصل ثلاث رسائل الى جهات ثلاث:

الأولى - الى المنظمات الحقوقية الدولية والعربية، وهذه مطالبة بأن تدين العنف ابتداءً، وان تتفهم خلفية الأحداث وأبعادها السياسية، فما يجري من قبل المتشددين لا علاقة له بدفاع عن حقوق الإنسان، ولا مبرر له سياسياً، خاصة وأن هناك عملية سياسية قائمة، وأن جميع القوى السياسية الحية تستعد للانتخابات النيابية القادمة. لقد تورطت في وقت سابق بعض المنظمات في اصدار

بيانات بناء على معلومات خاطئة او معلومات ناقصة جاءت من مصدر واحد، وهي مطالبة الآن بأن تتأني وتعيد تقييمها للوضع، وإن شاءت زيارة البحرين، فيمكنها ذلك للتعرف على الأوضاع عن قرب، والإلتقاء بكافة قوى المجتمع المدني والجمعيات السياسية لسماع رأيها وموقفها.

الثانية- الى منظمات المجتمع المدني المحلية وكذلك الجمعيات السياسية، والتي لم تغيّر موقفها القائم على الصمت مع الإدانة القلبية للعنف دون التصريح بذلك. إن سكوت الجمعيات السياسية بالذات عن إدانة العنف علناً يشجّع دعاته على الإستمرار، وهو لا يخدم الجمعيات السياسية نفسها التي تنأى بنفسها عن الحدث مؤلمة ان تقوم الحكومة بما هو مطلوب منها دون أن تقم نفسها في ذلك. بعض الجمعيات شعرت باليأس من تدخلها وعدم

قدرتها على إقناع دعاة العنف عن التوقف. واذا كان هذا صحيحاً، فإن رسالة ما يجب ان توجه الى الجمهور تندد بالعنف تبدو مطلوبة في الوقت الحالي. ان صمت القوى السياسية هو الذي يجعل ضحايا الشغب من سكان القرى غير قادرين على إيقاف مسلسل الحرائق والتخريب، لأنهم ينتظرون التوجيه من القوى الفاعلة في المجتمع، سياسة كانت أم دينية.

الثالثة - الى الحكومة نفسها، فنحن ندعوها الى عدم الإفراط في استخدام القوة في مواجهة دعاة الشغب، وأن لا تستخدم الرصاص الحي أو الشوزن، كما ندعوها الى حسم موضوع الشغب والقائمين عليه وفق القانون. كل من يتورط في العنف والشغب يقدم الى المحاكمة العادلة والعنيفة، ولا يمنح عفواً يشجّع غيره على الإستمرار ومواصلة طريق الشغب والتخريب.

العدالة الإنتقالية

مفهوم العدالة الانتقالية له معانٍ مختلفة بحسب الأطراف المعنية به. وفلسفته قائمة على أن الدولة التي تريد أن تسير في منحى ديمقراطي بحاجة إلى (قطيعة) مع الماضي بكل مآسيه وأخطائه. والقطيعة مع الماضي تعني إرساء قواعد (عدم تكرار تلك الأخطاء)، وبحسب البعض، فإن عدم تكرار الأخطاء يفترض مراجعة الأخطاء الماضية ومحاسبة من قام بها. في بعض الدول اتخذت خطوة مختلفة عبر لجنة المصالحة والحقيقة، والتي لا تستهدف محاكمة أحد، بقدر ما تستهدف الاعتراف بالخطأ من قبل من قام به. وهناك تجارب مختلفة اهتمت بتوثيق ما جرى من انتهاكات وما أشبه.

والتوتر في الشارع عبر الشغب والعنف، وقيام بعض دعاة تطبيق تلك العدالة بالمساهمة في ذلك، يجعل من القضية صعبة التطبيق، ولا أقول مستحيلة.

لكن ما يهم في كل هذا، أن الحكومة يفترض أن تكون خلّاقة وصاحبة مبادرات على الدوام، كما يفترض بدعاة تطبيق العدالة الانتقالية أن يستوعبوا الظرف السياسي القائم من جهة، وأن يدركوا بأن العدالة لها وجهان، فليست الحكومة وحدها من أخطأ، بل حتى المعارضة، وفي هذا الإطار نحن بحاجة إلى تسام وطني، وإلى تسام على الجراح، وإلى اعتراف بالحقائق ولو كانت في غير صالح هذه الجهة السياسية أو تلك. وهذا بحاجة إلى جوا إيجابي، فلا أحد يريد أن يعترف بأخطائه، وهناك إصرار على إدانة جهة الحكومة فحسب، وتزنيه الذات.

حسن موسى الشفيعي

التسييس والبيروقراطية وعدم المرونة

مهوقات تواجه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

والحسم في تعاطيها مع الشأن الحقوقي، وبحيث تبتعد قليلاً أو كثيراً عن المعايير الحقوقية التي يفترض ان تلتزم بها.

■ ويخشى أن تتحول المؤسسة إلى دائرة بيروقراطية، تحكمها إجراءات غير عملية تعمل على تقييد حركتها وفعاليتها. خاصة فيما يتعلق ببطء الإجراءات المتعلقة بالشكاوى الفردية وعدم متابعتها وسرعة الفصل فيها، الأمر الذي يخلق انطباعاً بعدم جدوى المؤسسة ويقدم في مصداقيتها.

■ ويخشى أيضاً من أن تتحول المؤسسة إلى ساحة صراع مع منظمات المجتمع المدني، أو بين منظمات المجتمع المدني نفسها، أو بين الأخيرة والحكومة، بحيث تتحول الطاقات في اتجاه الهدم والتعويق بدل التطوير والتعاون.

■ كما يخشى وبشدة من ترهل المؤسسة تنظيمياً مما يعيق عملها، وبالتالي تبرز الحاجة لنظام مؤسسي يتسم بالمرونة والفعالية في نفس الوقت.

■ ويخشى أيضاً من عدم تعاون منظمات المجتمع المدني مع المؤسسة، أو تكون الأخيرة جامدة لا تتمتع بالمرونة بحيث لا تستطيع أن تستوعب طاقات المجتمع المدني وإبداعاته في هذا المجال. يجب ألا تعمل المؤسسة بمعزل ومنأى عن محيط المجتمع الحقوقي، وهنا تبرز الحاجة للتواصل والتشاور مع جمعيات وناشطي حقوق الإنسان.

الآمال المعلقة على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان كبيرة؛ كما أن التحديات التي تواجهها غير قليلة، ما يتطلب جهوداً مضاعفة وحكمة في التعاطي معها وتعاوناً من كل الأطراف المعنية لإنجاحها وتحقيق الآمال المعقودة عليها.

وقدرتها على الأداء المتميز.

■ الإيجابيات المتوقعة من إنشاء المؤسسة الوطنية كثيرة ولا يمكن حصرها. ويمكن الإشارة إلى بعض منها: ■ إنشاء المؤسسة يؤدي إلى خلق مناخ من الثقة بين المواطن والدولة - التي ظلت على الدوام المتهم الأول بانتهاكات حقوق الإنسان.

■ إن حقوق الإنسان مفردة هامة وجزء لا يتجزأ من عملية التحول الديمقراطي، لذا يجب استصحاب مبادئ وقيم حقوق الإنسان في كل العملية.

■ إن اعلان انشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سيسرع في إيجاد التحولات المطلوبة حقوقياً داخل الأجهزة التشريعية والتنفيذية للدولة، بالإضافة إلى الجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني كافة، لتتماشى رسالتها مع رسالة المؤسسة من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

■ ستكون المؤسسة حلقة الوصل مع منظمات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية، وبالتالي سترفع العبء عن كاهل أجهزة الدولة المتعددة التي كانت تتعامل مع تلك الجهات في غير تناسق وانسجام.

■ أما المخاوف التي نرى تجنبها والتي تؤثر على عمل المؤسسة، والتي يجب تفاديها منذ الآن فتشمل:

■ يخشى أن تتأثر المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالضغوطات السياسية فتقدم المصلحة السياسية المتعلقة بأداء الجهاز الحكومي، على المصلحة الحقوقية التي تخدم المواطن وترفع من مكانة الدولة على الصعيد الدولي. بمعنى آخر: يخشى أن تنجرف المؤسسة إلى السجال السياسي وتتأثر به بحيث يفقدها الجراءة

ظللنا في مرصد البحرين لحقوق الإنسان نثمن الجهود المبذولة من قبل المسؤولين من أجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان في البحرين. وفي ذات الوقت ظللنا نراقب ونرصد التجاوزات والسلبيات ونقدم التوصيات التي نراها تخدم قضايا حقوق الإنسان في أسلوب مهني عبر تحليل موضوعي يلتزم بمبادئ وقيم حقوق الإنسان. ومن ضمن الأمور التي كنا نتطلع لها ونحث الحكومة على الإضطلاع بها: مسألة إنشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وجاء المرسوم الملكي بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٠٩ بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمثابة نقلة نوعية في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان في البحرين.

■ إن إنشاء مثل هذه المؤسسة يضع حقوق الإنسان في قمة أجندة عدد من الأطراف المعنية (الحكومة والمجتمع المدني) ويحقق توازناً كان مطلوباً في الاهتمام بالموضوع الحقوقي بحيث يشمل الدولة نفسها. وقد وضعت الحكومة - ومن خلال المؤسسة الجديدة - نفسها في مقام الراعي الأول لحقوق الإنسان عبر آلية جديدة ظل كثيرون ينادون بها. ونرى أن إعلان انشاء المؤسسة يمثل خطوة للأمام، يجب دعمها ومساندتها وتقديم المشورة لمن سيتولى مهامها حتى تستطيع أن تؤدي واجبها على الوجه المطلوب.

■ إن الزخم الإيجابي الذي قوبل به قرار إنشاء هذه المؤسسة، يشير إلى أن تطلعات كثير من جمعيات حقوق الإنسان قد تحققت بشكل غير قليل، وتبقى الصعوبة الأكبر - فيما بعد ولادة المؤسسة - رهين بأدائها وإثبات مصداقيتها وحياديتها

تقريران حقوقيان يؤكدان:

ضرورة وضع قانون يحد من العنف ضد المرأة

موازنة برامج المنظمات غير الحكومية التي تهدف إلى زيادة قدرة الملاجئ للنساء المعنفات ومراقبة شرائح المجتمع الضعيفة، بما في ذلك عاملات المنازل. وأن توفر الحكومة وحدات مختصة بتطبيق القانون المتعلقة بمحاكمات جرائم الاتجار بالبشر، وان يمنح ضحايا الاتجار بالبشر حصانة لعدم المحاكمة بتهم الدعارة، أو الهجرة غير القانونية، والتهم ذات العلاقة، وأن يتم منحهم خدمات الحماية وإعادة التأهيل، وتشجيعهم على الشهادة ضد من احتجزهم أو عنفهم.

وبشأن التمثيل السياسي للنساء، أوصى التقرير بتوفير التدريب للمرشحات السياسيات في كيفية إدارة الحملات



السياسية الناجحة، وتحريك الدعم الشعبي، وإشراك الإعلام بشكل ناجح، كما أوصى بإلغاء المادة ١٣٤ من قانون العقوبات ليتسنى لممثلي الحكومة والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك مناصري حقوق المرأة أن يشاركوا في لقاءات ومناقشات مع منظمات أجنبية بشأن القضايا التي تخص البحرين من دون الخوف من الملاحقة القانونية.

أيضاً أوصى التقرير الحكومة البحرينية بتعيين عدد أكبر من النساء في مجلس الشورى، وفي القضاء، وخصوصاً في المحاكم الشرعية، وتعيين المزيد من النساء في مناصب صنع القرار. وأخيراً أوصى التقرير الحكومة بأن تمول برامج ثقافية توعوية حول مشكلات العنف الاسري والاتجار بالبشر وغيرها، وان يشكل الاتحاد النسائي موقعا إلكترونياً يختص بقضايا المرأة في البحرين ويعزز الوعي بشأن حقوق المرأة في جميع المستويات.

دولية اخرى، مؤملاً ان يلقي الإنضمام لاتفاقيات دولية انعكاساً على التشريعات الوطنية وجدية في تنفيذها.

وانتقد تقرير الجمعية عدم مبادرة الحكومة إلى اتخاذ أية خطوات عملية لسن تشريع يجرم جميع أشكال العنف ضد المرأة بما في ذلك العنف المنزلي. كما انتقد عدم اتخاذ تدابير ملموسة لصالح العمالة المنزلية وصون حقوقها وحمايتها من أية انتهاكات قد تتعرض لها، وذلك وفقاً لما جاء في توصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة التي دعت البحرين إلى اتخاذ تدابير فعالة لمنع وتدارك المشاكل الخطيرة التي تطرح على خادمتها المنزلي.



صدر الشهر الماضي جملة من التقارير المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان في البحرين، بينها إثنان، أحدهما محلي، والآخر دولي. الأول هو التقرير السنوي الذي صدر عن الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان في ٢٥/١١/٢٠٠٩، حيث دعا فيه إلى محاربة التمييز وتحقيق المواطنة، وتعزيز التحاور والتفاعل بين الثقافات والانثيات كافة في مملكة البحرين، وكذلك دعا إلى تعزيز الحريات الشخصية والاجتماعية والثقافية والتأكيد على حمايتها في تشريعات واضحة ومحددة.

وانتقد التقرير اللجنة الإشرافية للمراجعة الدورية الشاملة، وقال انها لا ترقى إلى مستوى لجنة تتمتع بصلاحيات فعلية لرصد وتقييم أداء وإيفاء مملكة البحرين بتعهداتها إزاء تحسين مستويات حقوق الإنسان. وانتقدت الجمعية البحرينية لحقوق الانسان، الأداء الحكومي فيما يتعلق بتنفيذ تلك التعهدات الطوعية، مشيرة الى أن الأجهزة الحكومية لم تتكيف حتى الآن مع المشاركة الحقيقية بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني. واعتبرت التقارير التي تصدرها اللجنة الاشرافية معبرة عن وجهة نظر الحكومة وليس منظمات المجتمع المدني التي لم يؤخذ بمقترحاتها ومربياتها.

وانتقد تقرير الجمعية البحرينية صدور قانون أحكام الأسرة (الشق السنوي) مطالباً بقانون موحد للأسرة البحرينية، والا فسيكون ذلك تكريساً للطائفية. كما انتقد رفض الحكومة عدم تصديقها على اربع اتفاقيات دولية في مجال العمل كان قد اقترحها مجلس النواب، اضافة الى اتفاقيات

(الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان) في مواجهة التحديات

حسن موسى الشفيعي



حسن موسى الشفيعي

والأجنبية المشابهة ناضلت من أجل استقلال ذاتها عن أجهزة الدولة. وهذه المشكلة تتعمق إذا علمنا أن ميزانية تلك المؤسسات تقرره الدولة نفسها، وهي التي تعين في كثير من الأحيان رؤساء وأعضاء المؤسسة، ما يجعل لدى الدولة اليد العليا في فرض إرادتها وتقليص حجم استقلال المؤسسات الوطنية الحقوقية.

في التجربة المصرية، وحين أصدر المجلس القومي تقريره الأول عن أوضاع حقوق الإنسان، فإنه شكل صدمة لبعض المسؤولين لما ظهر فيه من نقد لاذع لعدد من الانتهاكات، بل إن البعض هاجم التقرير، ولكن المعهد اصبر على موقفه وطالب الحكومة بتفنيده ما جاء في التقرير والرد عليه رسمياً. وحين ظهر التقرير الثاني احتوى رد الحكومة ورد المجلس نفسه على الرد الحكومي. وبصد الكثير من الضغوط المتنوعة استطاع المجلس القومي ان يؤكد استقلاله وحياديته على ارض الواقع، رافضاً ان يتم التعامل معه كهيكل من الهياكل الحكومية. حتى في الموضوع المالي، وحسب الأمين العام للمجلس القومي المصري، فإن (على وزير المالية أن يأتي بالشيك ويذهب) ولا يحق له ان يتدخل في كيفية الصرف، بل حتى لو توفر فائض مالي فإنه لا يحق لوزير المالية ان يسأل عن الفائض المالي ولا عن أين يصرفه

في ١١/١١/٢٠٠٩ أعلن وبأمر ملكي إنشاء (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان) التي تعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في البحرين، وفق مبادئ معينة صدرت من الأمم المتحدة تحت مسمى (مبادئ باريس). ميزات هذا النوع من المؤسسات معروفة وهي انها تصدر عادة من إحدى المؤسسات الدستورية في الدولة، ما يعني توفر إرادة سياسية (وان لم يجر اختبارها بعد) لتنشيط وحماية مهمتها الأولى، مضافاً الى ذلك الدعم الحكومي المالي المباشر الذي يمكنها من القيام بنشاطات لا تستطيع كثير من المنظمات الأهلية القيام به.

مع رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان الدكتور بطرس بطرس غالي، والأمين العام للمجلس السيد مخلص قطب، وعدد من رؤساء منظمات المجتمع المدني المصرية والإقليمية. جرى حوار مطول في مواضيع كثيرة بينها موضوع انشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين، والعقبات المتوقع مواجهتها. وكان من رأي الدكتور غالي أن المؤسسة البحرينية ستواجه ما واجه المؤسسات الأخرى حين تأسيسها، الى حد أنه ربت على كتفي قائلاً بعد أن شرح لي مشكوراً التجربة المصرية: (يا أخ حسن، أعدك بأنكم ستمرون بنفس التجربة، ولكن على المؤسسة الوطنية ان تثبت نفسها من خلال الكفاح والعمل، كما فعلنا نحن في المجلس القومي لحقوق الإنسان)!

في اعتقادي الآن، وبعد إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في بلادنا، فإن الأخيرة ستواجه تحديات أربعة:

التحدي الأول: الاستقلال عن الحكومة

بالرغم من أن الأمر الملكي الكريم بإنشاء المؤسسة الوطنية أكد على حياديته واستقلالها في ممارسة نشاطاتها، إلا أن الدولة (بما هي دولة) لديها نزعة إلحاقية بحيث يخشى معها النظر الى المؤسسة كإحدى دوائر الدولة، تأتمر بقرار، وتخضع في نقاشها للمساومات، وتراعي مشاعر هذا وظروف ذلك. كل المؤسسات الوطنية العربية

غني عن القول ان هناك العديد من هذه المؤسسات في بلدان العالم، بما فيها بعض الدول العربية كمصر والمغرب وفلسطين والجزائر وتونس وقطر، والسعودية، وغيرها. ولكن النظرة الدولية والحقوقية لهذه المؤسسات تختلف بين بلد وآخر، حسب التزام هذه المؤسسة او تلك بالنشاط والحيادية والاستقلال. ولذا فإن الأمم المتحدة أوجدت (اللجنة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان) تقيم عبرها مدى التزام هذه المؤسسات بمبادئ باريس، وهي لا تمنح العضوية الكاملة لأي مؤسسة إلا حين يقتنع أعضاء اللجنة الدولية بجدارتها. ولذا، نرى ان عدداً من المؤسسات في العالم العربي لم تقبل حتى الآن في تلك اللجنة، ما يعني وجود تساؤلات حول مصداقيتها، وقد يصل الأمر الى التشكيك في الأهداف من وراء تأسيسها.

حكومة البحرين التزمت طوعياً أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وها هي قد فعلت ذلك، لكن أمام المؤسسة ومن سيقع عبء نشاطاتها على أكتافهم، تحديات كبيرة يفترض فيها وفيهم تجاوزها وحلها كيما تصبح المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ذات مصداقية على الصعيدين المحلي والدولي. التأسيس لا يمنح مصداقية كافية، وإنما هو النشاط والاستقلالية عن الحكومة، وتحقيق الأهداف التي وردت في المرسوم الملكي بإنشائها. خلال زيارتي الأخيرة لمصر، ولقائي

المجلس القومي.

وفي النهاية، فإن الدولة المصرية نفسها، ليس فقط تعوّدت على احترام استقلالية المجلس، بل أنها تستطيع أن تفاخر به بين الأمم، وصارت تشعر ببعض الإعتزاز من أنها تتعاون معه في تصويب الإتجاهات والسياسات الحكومية المتعلقة بحقوق الإنسان.

التحدّي الثاني: تشكيك الوجدع الهدي

حسب التجارب المتوفرة، فإن منظمات المجتمع تبدي شكوكاً تجاه المؤسسات الوطنية الحقوقية، وهذا أمرٌ طبيعي، فهي مؤسسة من الحكومة، وميزانيتها منها، وبالتالي فإنها لا تمنح الثقة سريعاً وكاملاً للمولود الجديد الذي تنظر إليه وكأنه مخلوق حكومي، اللهم إلا بعد أن تتأكد من أن هذا المولود جاد وصادق وحيادي ومستقل في عمله ولا يغطي الإنتهاكات والأخطاء الحكومية التي تقع.

في الغالب، فإن المجتمع المدني لا يرى مصداقية لدى المؤسسات الحقوقية الرسمية، ويعتقد أنها أداة من أدوات الدولة يراد منها تلميع صورة الحكومة، وتستهدف احتواء العمل الأهلي، فضلاً عن أنها تمثل منافساً حكومياً لمنظمات حقوق الإنسان. حدث هذا في مصر، ومع ان كل المنظمات الأهلية في البحرين رحّبت بـ (إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان) إلا أنها ألمحت بصورة أو بأخرى الى خشيتها من أن تتحول الى (بوق حكومي) لا يفيد في تطوير مسيرة حقوق الإنسان.

في التجربة المصرية، معظم المنظمات الحقوقية والأهلية أعلنت صراحة تشكيكها في المجلس القومي حين اعلن عن تأسيسه، الى حد أنها رفضت المشاركة في إدارته أو حتى التعاون معه، وأصدرت في ذلك بيانات تنم عن شكوك عميقة ودفينة تجاهه وطعن في نية الحكومة من تأسيسه. ولكن المفاجأة جاءت بعد التقرير الأول الذي صدر عن المجلس القومي، والذي حوى تفصيلاته كثيرة عن الإنتهاكات والمشاكل في المؤسسات الرسمية، واصبح التقرير حديث الإعلام والصحافة في مصر وغيرها. هنا، تغيّرت نظرة القائمين على مؤسسات

المجتمع المدني المصري، ورأوا أن التقرير أثبت استقلالية وحيادية ومصداقية المجلس. بعدها بدأت بالتعاون معه والمشاركة في إدارته والمساهمة في إنجاحه وتحقيق أهدافه.

التحدّي الثالث: كسب ثقة الرأي العام

الرأي العام العربي عامة لا يثق في أداء الأجهزة الحكومية، ويميل الى تصديق أي شائعة تقال عنها، خاصة فيما يتعلق بحقيقة وجود وحجم الإنتهاكات لحقوق الإنسان. أما اسباب ذلك فهي ليست من شأن هذه المقالة. وهذا ما يجعل كسب ثقة وتعاون الرأي العام المحلي مهمة بالغة الصعوبة، والفشل فيها يعني عدم جدوائية وجود مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان يفترض فيها التفاعل مع جمهورها، ومعرفة قضاياها ومشاكله والبحث عن حلول لها وتسلط الضوء عليها.

والنظرة الشعبية للمؤسسات الوطنية لا تخلو عادة من تجاهل، فالأخيرة متهمه قبل ان تبدأ نشاطها بأنها مؤسسات غير محايدة وحكومية ميؤوس منها، شأنها شأن الإدارات الحكومية الأخرى ضعيفة الإنتاج غارقة في البيروقراطية. ولأن الجمهور لا يمتلك الوعي الكافي حول طبيعة ونشاط المؤسسات الوطنية الحقوقية، لذا لا يبدي تفاعلاً إيجابياً معها، وبالتالي فإن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية جرّ الجمهور الى التفاعل مع مثل هذه المؤسسات، وكيف يمكن للأخيرة ان تفيّد الجمهور في حل مشاكله.

في مصر، بادر المجلس القومي بالإتصال بالفئات الشعبية الضعيفة والفئات الأكثر حاجة والطبقات الدنيا من المجتمع، وأرسل وفوداً الى القرى النائية للإطلاع المباشر وبحث الوعي، وأسس فروعاً له في المحافظات المصرية كافة، كما أسس لجنة دائمة لتلقي الشكاوى بمختلف الطرق، وتفاعل مع الشكاوى وتابع تفاصيلها من أجل الحل مع المسؤولين في الجهات الحكومية وقدم بشأنها احصائيات وتصنيفات مفيدة لدراستها، وأبلغ الجمهور والمعنيين بالقضايا من المواطنين بكافة النتائج والتطورات. وفعلاً استطاع المجلس أن يكسب الجمهور المتظلم الى صفه بعد أن

حقق له انجازات على الأرض، وبعد أن بثّ وعياً وأثبت استقلالاً وحياداً.

التحدّي الرابع: كسب ثقة الوجدع الحقوقي الدولي

تستطيع الحكومات ان تزعم استقلال وحيادية نشاط مؤسساتها الوطنية الحقوقية، لكن هذا حتى لو انطلى على قسم من الجمهور، فإنه لا ينطلي على الجهة المسؤولة والمختصة في الأمم المتحدة والتي تقيم مدى مصداقية هذه المؤسسة الوطنية أو تلك، وفق مبادئ باريس. هناك ثلاث مراتب رئيسية في تصنيف المؤسسات الوطنية (أ، ب، ج). القسم الأول (أ) ويشمل المؤسسات الوطنية التي التزمت بصدق بمبادئ باريس وليس عليها أية تحفظات وتستحق بموجب ذلك العضوية الكاملة، وهناك أربع دول عربية نجحت في ذلك هي: مصر والجزائر والمغرب والأردن؛ والقسم الثاني (ب) ويشمل المؤسسات التي عليها بعض التحفظات، ولم تنل العضوية الكاملة كما هو الحال في قطر؛ في حين أن (ج) تشمل المؤسسات التي لم تلتزم بالمبادئ ولا تستحق العضوية كما هو الحال في تونس.

المجلس القومي المصري، لم يحصل على العضوية في السنة الأولى من تأسيسه، ولكن بعد اصدار تقريره الأول وتم تقييمه وتقييم نشاطه، نال العضوية الكاملة في اللجنة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وأصبح جديراً بالإحترام، وله كلمة مسموعة، وصار له الحق في أن يلعب دوراً حيوياً في أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

هذه هي التحديات الأربعة التي تواجه المشروع الوليد في البحرين. ولكننا أمل أن لا نقع في مشاكل عميقة تعوق المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وتهدر قيمتها ومكانتها والدور المأمول منها أن تؤدّيه. بلا شك فإن نضج الحكومة ونضج مؤسسات المجتمع المدني كما الجمهور قادر على تخفيض سقف هذه التحديات، على أمل أن تمرّ التجربة بقدر كبير من النجاح بما يرفع من مكانة البحرين كدولة، ومؤسسات المجتمع المدني، والجمهور البحريني الذي هو المستفيد الأكبر من أي تطور في الوضع الحقوقي.

د. لولوة العوضي تشيد بالهزارة البحرينية ودورها:

(الكوتا) تخالف الدستور وسلبياتها كثيرة

المساواة، والكوتا تعني إلزام الناخبين بمرشح معين، ولها إفرازات قد تكون سلبية على مشاركة المرأة في الانتخابات.

المرأة البحرينية تعتبر نموذج يحتذى به في مجال المشاركة الايجابية والفاعلة على مختلف الأصعدة؛ والمرأة البحرينية كانت ولا زالت صانعة لنفسها؛ وقد جاء الدعم الرسمي الذي تحظى به اليوم اعترافاً بهذه الجهود والانجازات التي حققتها بفضل إرادتها وكفاءتها، وبالتالي فإن اعتماد نظام الكوتا لفترة مرحلية يتعارض مع طبيعة أحكام الدساتير التي تتسم بالثبات والاستقرار والجمود النسبي. إضافة إلى ما تقدم فقد طرح سؤال للجهات البحثية لتقييم تجارب الدول التي أخذت بهذا النظام كمرحلة انتقالية ثم عدلت عنه، لبيان تأثير هذا النظام على تقدم المرأة من المجالس المنتخبة، حيث كانت النتيجة سلبية، ولذلك نرى تمشياً مع جوهر النظم الديمقراطية ترك المجال مفتوحاً، فيستطيع الناخب اختيار من يشاء وفقاً للبرامج الانتخابية المعلن عنها، امرأة كانت أو رجل. ولتأتي نتيجة الانتخاب بمن تشاء من المرشحين. إن شاءت أنت بهم جميعاً من الرجال، وإن شاءت أنت بهم جميعاً من النساء. ولا ضير على النظام إن جاء المجلس النيابي بكامله من النساء أو الرجال طالما كانت هذه هي إرادة الشعب صاحب السيادة وصاحب الكلمة العليا في اختيار من يمثله في البرلمان. ونأمل أن تصل المرأة إلى البرلمان بفضل جهودها وإرادتها وإرادة المجتمع البحريني الذي نأمل منه تحقيق التوافق مع الإرادة الرسمية في دخول المرأة المجالس المنتخبة البلدية والنيابية.

ما هو تقييمكم لنشاط المؤسسات المدنية التي تعنى بالمرأة والطفل في البحرين؟

العمل النسائي الأهلي في مملكة البحرين له تاريخ عريق ولا يمكن إغفاله، ولا بد من الإشارة والتنويه بهذا العمل الذي بدأ منذ الخمسينات من القرن الماضي بالرغم من تركيزه في السابق على الأعمال الخيرية.. الا انه وبفضل المشروع الإصلاحى لجلالة الملك، تحول النشاط النسائي والحراك المجتمعي وأخذ طابعا آخر، وطرحت الجمعيات النسائية والأهلية الكثير من الملفات الهامة ذات العلاقة بحاجة المرأة البحرينية والمجتمع البحريني بشكل عام. وبالتالي فإن

في حوار مع (المرصد البحريني) قالت د. لولوة العوضي، الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة بأن نجاح المرأة في الانتخابات النيابية القادمة رهين بعوامل كثيرة أهمها دعم المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، ورأت في نظام الكوتا إلزاماً للناخبين بمرشح معين، وأن لا ضير في أن يكون كل أعضاء المجلس النيابي من النساء أو الرجال ماداموا يعبرون عن الإرادة الشعبية. وتطرق الحوار الى جملة من المواضيع المهمة المتعلقة بالنشاط النسائي في البحرين ودور المجلس الأعلى للمرأة في ذلك. فيما يلي نص الحوار:

بشكله المطلق وقصره على النساء وحدهن، وإن مفرداته ستحكم نتائج الانتخابات المقبلة. من هنا نود التأكيد بان مقترحات المجلس الأعلى للمرأة بشأن برنامج التمكين السياسي ستأخذ بالاعتبار نتائج هذه الدراسة، وبالتالي فإن نجاح المرأة سيحكمها الكثير من الأمور، أهمها الدعم المطلوب من كافة المؤسسات المعنية سواء المؤسسات الرسمية أو مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات سياسية أو دينية أو مهنية، مع أهمية التركيز على برامج التوعية المجتمعية. ولا يفوتنا التنويه بان المجتمع البحريني - نساء ورجالاً - يميلون في تحديد مواقفهم انسجاماً مع موقف الجمعيات التي ينتمون إليها، سواء كانت دينية أو سياسية، والأولى أكثر تأثيراً من الأخيرة. ولذلك فإن الدور المطلوب من هذه الجمعيات أكبر من غيرها، كما أن التنسيق لا بد ان يأخذ دوره وحجمه، سواء مع الجمعيات الأخرى أو المؤسسات المعنية بالمرأة الرسمية أو الأهلية وبصفة خاصة النسائية.

مسألة التمكين السياسي للمرأة، لماذا تطرحون موضوع الكوتا؟

اسمح لي القول بأنكم لستم متابعين ما يطرح على الساحة الإعلامية من وجهات نظر بشأن مسألة التمكين السياسي للمرأة. المجلس الأعلى للمرأة لم يطرح ولم يكن يوماً مؤيداً لموضوع الكوتا النسائية، بل كان ولا يزال من المعارضين لإقرار هذا النظام، ونرى ضرورة وصول المرأة بالنظام الانتخابي المعمول به حالياً في مملكة البحرين، والمجلس الأعلى للمرأة له رأي واضح ومحسوم ويحكمه الدستور القائم على مبدأ

السؤال الذكوري المطروح دائماً يقول: لماذا لا تنتخب النساء نظيراتهن؟ وما هو دوركم في إقناع الشريحة النسائية بقدراتها الذاتية وأنها أهل لقبول المناصب العليا؟

أود الإشارة هنا إلى نتائج الدراسة العلمية التي نفذها المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتباره الشريك الأساسي في تنفيذ برنامج التمكين السياسي للمرأة البحرينية عام ٢٠٠٦، باعتبارها دراسة علمية محكمة، كان القصد منها تقييم التجربة السابقة والخروج بتصورات بشأن ما هو المطلوب للمرحلة القادمة وبالتحديد للمشاركة في الانتخابات المقبلة لعام ٢٠١٠. وقد أظهرت نتائج الدراسة ان ٦٢٪ من المبحوثين رجالاً ونساءً أكدوا على أنهم لن يمنحوا أصواتهم للمرأة، مقابل ٣٠.٧٪ يؤيدون منح أصواتهم للمرأة، الأمر الذي يكشف عن فجوة واضحة بين قيم واتجاهات وتصورات المبحوثين نحو المرأة من الناحية النظرية، وبين الاستعداد لممارسة سلوك فعلي داعم لها أمام صناديق الاقتراع، وهو نفس التوجه الذي أبداه ٢٩٪ من الشباب من الجنسين ممن ينتمون للفئة العمرية (٢٠-٣٠ عاماً)، ما يكشف عن مؤشرات سلبية بشأن اتجاهات فئات هامة وحيوية إزاء ترشح المرأة.

كما أظهرت نتائج الاستبيان أن ٣٤,٣٪ من النساء في العينة لن يمنحن أصواتهن للمرأة في الانتخابات المقبلة مقابل ٢١,٩٪ من الرجال الذين لن يمنحوا أصواتهم للمرأة، فيما تؤيد ١٤,٥٪ من النساء منح أصواتهن للمرأة في الانتخابات المقبلة مقابل ١٣,٩٪ من الرجال ممن يؤيدون ذلك. وبالتالي لا يمكن تعميم السؤال

اتفاقية (السيداو).. ولكن الاختلاف موجود في وجهات النظر بشأن آلية معالجة هذه الملفات وتفصيلاتها وأولوية العمل فيها. من هنا سعى المجلس الأعلى للمرأة إلى توقيع مذكرة تفاهم مع الاتحاد النسائي البحريني بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٠٧ تهدف إلى التعاون بين الطرفين في رسم الخطط وبرامج العمل لخدمة المرأة البحرينية.

دراستكم الأخيرة حول تجربة الانتخابات في ٢٠٠٦، تم إلقاء اللوم على جهات دينية، وعلى الجمعيات السياسية الكبيرة في منع وصول المرأة إلى البرلمان. هل بذل المجلس جهداً لإقناع



د. لولوة العوضي

الجمعيات السياسية بترشيح المرأة؛ ولماذا بدل الإقناع اقترحتم في الدراسة الأخيرة أن تكون هناك ما يشبه المساومة بين حجم الدعم الذي تقدمه الحكومة لتلك الجمعيات السياسية وبين سعي الأخيرة لتمكين المرأة سياسياً؟

أولا لا بد من قراءة صحيحة وموضوعية لنتائج الدراسة العلمية التي نفذها المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول تقييم مشاركة المرأة البحرينية في انتخابات عام ٢٠٠٦ باعتبارها دراسة علمية محكمة، وما انتهت إليه الدراسة من توصيات موجهة إلى جميع الجهات الرسمية والأهلية المعنية بمشاركة المرأة في الانتخابات، ولم تلقي اللوم على أية جهة، وإنما أكدت ان مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات مسئولية مشتركة، كما ان الدراسة بينت ان ٧٧,٨٪ من المبحوثين يرون ازدياد فرص نجاح المرشحة المستقلة في حال دعمتها الجمعيات السياسية، ما يؤشر إلى ضرورة إدماج المرشحات وفق الوسائل والأليات المتاحة والمتعددة في الجمعيات السياسية، كجزء مهم من برنامج التمكين السياسي للمرأة في الانتخابات.

هناك بعض التشريعات أو الاقتراحات لا تعرض على المجلس الأعلى للمرأة رغم وجود الأليات الرسمية التي تحكم العلاقة بين المجلس والجهات ذات الصلة والمتمثلة في اتفاقات التعاون التي اعتمدها المجلس كأحد الوسائل العملية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية. ومع ذلك ومن خلال توجيهات صاحبة السمو الملكي رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، ويعزم من عضوات المجلس والجهاز التنفيذي للمجلس، استطاع المجلس ان يسد بعض النقص من خلال اقتراح القوانين أو تفعيل القوانين الموجودة، ومن أهمها على سبيل المثال لا الحصر القرار رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ بشأن حق المرأة في الانتفاع بالخدمات الإسكانية، وكذلك القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٩ بشأن مساواة أبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي في المعاملات الحكومية، وكذلك: قانون صندوق النفقة، تعديل قانون الإجراءات أمام المحاكم الشرعية، تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية، ومن أهم توصيات المجلس التي تم تفعيلها إضافة صفة الاستعجال على القضايا الشرعية وزيادة عدد المحاكم الشرعية، وتعديل وثيقة الزواج.. هذا إلى جانب الجهود المشتركة بين المجلس الأعلى للمرأة ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة بالدفع باتجاه إصدار القسم الأول من قانون أحكام الأسرة.

هناك من يتحدث عن خلافات بين الإتحاد النسائي، والمجلس الأعلى للمرأة، ما صحة ذلك؟

لا يمكن القول ان ما بين المجلس الأعلى للمرأة والاتحاد النسائي البحريني يسمى خلافاً، ولكنه اختلاف في وجهات النظر في تحديد أولويات العمل النسائي في مملكة البحرين تحكمها طبيعة عمل واختصاص كل جهة؛ فالمجلس الأعلى للمرأة يعتبر المؤسسة الرسمية المعنية بشؤون المرأة في البحرين، والاتحاد النسائي يمثل المرأة في الجانب الأهلي لمجموعة الجمعيات النسائية المنضوية تحته، وأود التأكيد هنا بان هناك قواسم مشتركة للعمل النسائي بين الجانبين (المجلس والاتحاد) في العديد من الملفات الهامة بشأن المرأة البحرينية، وعلى سبيل المثال ملف الجنسية، وقانون أحكام الأسرة، وكذلك التحفظات على

المؤسسات الرسمية جاءت لتكون داعمة لهذا العمل الذي يحمل هم المرأة البحرينية التي استطاعت ان تصنع نفسها بذاتها وجهدها وكفاءتها، ونحن في المجلس الأعلى للمرأة نسعى إلى المزيد من التنسيق والتعاون لدعم هذه الجمعيات عبر المؤسسات الرسمية ذات الصلة، من هنا تم توقيع مذكرة تفاهم مع الاتحاد النسائي البحريني تهدف إلى التعاون بين الطرفين في رسم الخطط وبرامج العمل لخدمة المرأة البحرينية.

كما تم إنشاء لجنة للتعاون بين المجلس الأعلى للمرأة والجمعيات وللجان النسائية، وذلك بهدف تفعيل دور هذه الجمعيات النسائية ومجالس إدارة العمل النسائي بالجمعيات الإسلامية ولجان المرأة بمؤسسات المجتمع المدني المعنية منها في نقل احتياجات المرأة البحرينية فيما يتعلق باختصاص هذه اللجنة إلى الجهات الرسمية من خلال المجلس الأعلى للمرأة، ليقوم بدوره في السعي لدى تلك الجهات لحل المشكلات وإزالة العقبات التي تواجه المرأة - كل حسب اختصاصه - وإدراج تلك الاحتياجات في خطط العمل.

ونأمل من خلال التنسيق والتعاون إزالة أي لبس أو لغظ يثار بين الحين والآخر سواء في الاعلام أو غيره عن هذه المسألة، خاصة وان المجلس قد أثبت من خلال برنامجه المحدد والواضح رغبته الأكيدة في التعاون مع الجميع من مؤسسات رسمية أو أهلية، وانه لم يخلق أو ينشأ لسلب اختصاص أية جهة وإنما المطلوب التكامل في العمل كل بحسب اختصاصاته والاستفادة المتبادلة لجميع الأطراف خاصة وان مؤسسات المجتمع المدني تملك آليات التحرك السريعه.

إلى أي حد نجحتم في وضع تشريعات تخدم المرأة، وما هي العقبات التي تقف أمامكم؟

في البداية يجب التوضيح بأن المجلس الأعلى للمرأة ليس جهة ذات اختصاص بوضع وإصدار التشريعات، حيث ان الأمر الملكي السامي بإنشاء المجلس قد حدد اختصاص المجلس بتقديم الاقتراحات بتعديل التشريعات الحالية المتعلقة بالمرأة، وإبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بها قبل عرضها على السلطة المختصة، والتوصية باقتراح مشروعات القوانين والقرارات اللازمة للنهوض بأوضاع المرأة. وبالرغم من ان المادة الأولى من الأمر السامي قد حددت اختصاص المجلس بإبداء الرأي والبت في الأمور المرتبطة بمركز المرأة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وأن على كافة الجهات الرسمية أخذ رأي المجلس الأعلى للمرأة قبل اتخاذ أي إجراء أو قرار بذلك، إلا ان

ما هو دور المجلس الأعلى للمرأة في دعم إصدار الشق الثاني من القانون؟

ان الجهود والمطالبة بإصدار قانون أحكام الأسرة بدأ منذ الثمانينات من القرن الماضي بجهود أهلية من خلال لجنة الأحوال الشخصية التي تأسست في ذلك الوقت وما قامت به من أنشطة وبرامج من أجل توعية المجتمع بأهمية هذا القانون. وقد تعاقب على هذه اللجنة العديد من الشخصيات وتشعبت الجهود وزادت المطالبات بإصدار هذا القانون، ولا زالت مستمرة سواء من مؤسسات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة أي الجمعيات النسائية بصفة خاصة، او على الصعيد الرسمي من خلال المجلس الأعلى للمرأة الذي قام باستطلاع رأي خالص فيه إلى ان تقنين الأحوال الشخصية حاجة مجتمعية ملحة، وتم القيام بالحملات التوعوية للتعريف بماهية الأحوال الشخصية، هذا إلى جانب ما حظيت به المطالبة بقانون الأحكام الأسرية من دعم رسمي انتهى إلى إصدار القسم الأول عبر القنوات الدستورية، ونأمل بان يتم إصدار القسم الثاني وان تتوافق الإرادة الشعبية مع الإرادة الرسمية في تحقيق هذا المطلب الهام الذي من شأنه ان يحقق الأمن والاستقرار للأسرة البحرينية.

إلى تحقيق التكامل بين المجلس كمؤسسة رسمية ذات اختصاص وبين الجمعيات واللجان النسائية من خلال تنفيذ برامج ومشاريع الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية التي كان لتلك المؤسسات مجتمعه الدور في وضع الخطة الوطنية لتنفيذ هذه الإستراتيجية، من هنا تأتي أهمية مذكرة التفاهم التي وقعها المجلس الأعلى للمرأة مع الاتحاد النسائي البحريني، وإنشاء لجنة التعاون بين المجلس الأعلى للمرأة والجمعيات واللجان النسائية باعتباره الآلية المناسبة لتحقيق طموح المرأة البحرينية، حيث تختص هذه اللجنة برصد الواقع الحالي للبرامج والمشاريع الموجهة للمرأة البحرينية ومدى توافرها مع احتياجاتها ومع الخطة الوطنية لتنفيذ إستراتيجية النهوض بالمرأة التي تم اعتمادها من قبل المجلس الأعلى للمرأة، واقتراح خطة عمل سنوية للجنة في إطار اختصاصاتها، وكذلك اقتراح المجالات والوسائل المناسبة للتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى من أجل توفير الدعم اللازم لنهوض المرأة البحرينية وتعزيز دورها في الحياة العامة بالإضافة إلى تبادل الخبرات، والاستفادة المثلى من الموارد التي تقدمها المنظمات الدولية والإقليمية بما يخدم تنفيذ البرامج المعتمدة في الخطة السنوية.

وبالتالي فإن الدراسة تضمنت توصيات موجهة إلى الجمعيات السياسية والأهلية وكذلك الجهات الرسمية.

كما نود الإشارة إلى ما تم ذكره سابقاً بان المرأة البحرينية تتميز بقوة الارادة والعزم والطموح اللامحدود، حيث أثبتت خلال مشاركتها في الانتخابات السابقة منافستها القوية في بعض الدوائر الانتخابية، حيث كانت قريبة من الفوز في بعض الدوائر، إلى جانب ان المجلس الأعلى للمرأة بصدد دراسة مفردات برنامج التمكين السياسي على ضوء التجربة السابقة ومدى الاستفادة منها وإمكانية طرح مفهوم جديد لهذا البرنامج.

هناك منظمات نسائية كثيرة، ولكننا نرى العديد منها لا يتمتع بالفعالية والنشاط، ما هو سبب ذلك؟ وهل يرى المجلس لنفسه دوراً في تفعيل تلك الجمعيات الأهلية؟

العمل النسائي في البحرين عريق وله تاريخ طويل ومشرف ولقد كان للجمعيات النسائية جهود ملموسة في تبني وطرح الكثير من الملفات الهامة والخاصة بالمرأة، ولا ننسى في هذا المقام دور لجنة الأحوال الشخصية في ثمانينات القرن الماضي، والمجلس الأعلى للمرأة اليوم يتطلع

الحقوق الإقتصادية والإجتهاعية

البحرين و (الحق في العمل)

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكانت البحرين قد انضمت للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام ٢٠٠٨، الامر الذي جعلها تتحمل مسؤولية قانونية وأخلاقية وسياسية يفرض عليها الوفاء بما احتوته من مواد، وفي مقدمها الحق في العمل لمواطنيها.

وتمشياً مع هذا الالتزام الدولي، تحدث (ميثاق العمل الوطني) في البحرين عن العمالة والتدريب: (تأخذ دولة البحرين في اعتبارها أن أعظم الثروات التي تملكها هي المواطن البحريني ذاته، الذي أثبت قدرة متميزة في مجال التحصيل العلمي والثقافي. ولذا فإن دعم المواطن بالتدريب المستمر والتدريب التحويلي من شأنه أن يدفع بخبرات ودماء متجددة في

ظللت الدول النامية تقدم الأعداء تلو الأعداء حول صعوبة تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجهة التكلفة الباهظة التي يتطلبها الإيفاء بمثل هذه الحقوق، بينما تتمسك كثير من دول العالم الأول بعدم تقديم دعم فني ومادي للدول النامية بدون تحقيق تقدم في المسار السياسي ودمقرطة المجتمع.

■ الفساد في كثير من الدول أدى إلى عدم الإيفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

■ ضعف الثقافة بحقوق الإنسان عموماً، وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على وجه التحديد.

■ ضعف كادر المنظمات الدولية المؤهل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويأتي الحق في العمل في مقدمة الحقوق التي يفترض الإهتمام بها وتسليط الضوء عليها، فهو حق أصيل نصت عليه المادة ٢٣ من

رغم صدور العهدين الدوليين المتعلقين بالحقوق السياسية والمدنية، وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في وقت واحد (١٩٦٦)، ظلت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أقل الحقوق اهتماماً في منظومة حقوق الإنسان، ويُعزى ذلك لعدة أسباب منها:

■ غلبة الحقوق السياسية والمدنية على الاقتصادية. حيث ما زالت قضايا وانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية، كما القتل خارج نطاق القضاء، والاعتقال والاحتجاز التعسفي، وكذلك المحاكمات غير العادلة..إلخ، هي الطاغية في عالم ما زال يتلمس خطاه في البحث عن النظام السياسي المناسب ليحكمه. كما أنّ دول الغرب في صراعها المحموم مع المعسكر الإشتراكي إبان الحرب الباردة سلطت الأضواء على الحقوق السياسية والمدنية دون غيرها.

العاملة، وتوفير الضمانات القانونية لكي تتمكن من التوفيق بين مسؤولياتها الأسرية، ووظيفتها المهنية والنقابية، وأهم الاتفاقيات التي صدقت عليها البحرين هي: الاتفاقية المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلزامي، ١٩٣٠ (رقم ٢٩). الاتفاقية المتعلقة بتفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١): الاتفاقية المتعلقة بالتمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١): الاتفاقية المتعلقة بالراحة الأسبوعية (في



المنشآت الصناعية)، ١٩٢١ (رقم ١٤): اتفاقية العمل ليلاً (للنساء) (مراجعة)، ١٩٤٨ (رقم ٨٩): الاتفاقية المتعلقة بالتأهيل المهني والعمالة (المعوقون)، ١٩٨٣ (رقم ١٥٩): اتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥): الاتفاقية المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال، والتدابير الفورية للقضاء عليها، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢).

سوف نتناول في كل عدد أحد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف التعريف بهذه الحقوق وتعزيزها وحمايتها.

معلومات ممتازة عن سوق العمل وتخصصات العاطلين ومشاكلهم وميولهم ومستوياتهم). كما أشار إلى تنظيم دورة تدريبية لمدة ٦ أشهر لإكساب العاطلين عن العمل مهارات أساسية في اللغة الإنجليزية والحاسوب تمكنهم من المنافسة في سوق العمل (الوقت، ٢٠٠٩/١١/١٣).

ويتمتع التزام الدولة إلى أكثر من توفير فرص العمل، إذ يقع عليها عبء الحماية ضد التعطل بسبب فقدان الوظيفة. ويشكل قانون التأمين ضد التعطل

إحدى الوسائل التي تحمي بها البحرين العاملين والعاملات. وكانت وزارة العمل قد تدخلت في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ في أزمة العاملات في رياض الأطفال التي انفجرت عقب قرار تأجيل افتتاح رياض الأطفال (الخاصة) بسبب انفلونزا الخنازير. وصدر قرار من وزارة العمل باعتبار العاملات مسرحيات من العمل ويحق لهن الاستفادة من مزايا قانون التأمين ضد التعطل وصرف تعويضات وإعانات التعطل التي تحميهن من تداعيات انقطاع الدخل خلال فترة التعطل (أخبار الخليج، ٢٠٠٩/٠٩/٢٤). إن الانضمام للاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية تساعد في حماية حقوق العمال خاصة النساء. مثلاً هناك

الاتفاقيات التي تنص على إجازة الأمومة والحضانة للأم التي تضع مولوداً أثناء فترة عملها. وليس بالضرورة أن تنضم البحرين لهذه الاتفاقية إذا عملت بروحها. وسوف تساعد مثل هذه التشريعات في تمكين المرأة وحمايتها من التمييز عندما يرفض أصحاب العمل الخاص استخدامها. وكانت البحرين قد صادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتنظيم حقوق العمل والتنظيم النقابي بشكل عام، أو الأحكام المتعلقة بتنظيم عمل النساء بشكل خاص، التي تمثل الإطار القانوني لحماية المرأة

سوق العمل، مما يسمح بتوفير مجال أرحب من فرص العمل لهذا المواطن).

وجاءت المادة ١٣ من دستور مملكة البحرين كترجمة طبيعية لميثاق العمل الوطني حيث نصت على:

(أ) العمل واجب على كل مواطن، تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، ولكل مواطن الحق في العمل وفي اختيار نوعه، وفقاً للنظام العام والآداب.

(ب) تكفل الدولة توفير فرص العمل للمواطنين وعدالة شروطه.

(ج) لا يجوز فرض عمل إجباري على أحد إلا في الأحوال التي يعينها القانون لضرورة قومية وبمقابل عادل، أو تنفيذاً لحكم قضائي.

(د) ينظم القانون، على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية، العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال.

وقد قطعت البحرين شوطاً كبيراً في مسألة توفير فرص عمل مناسبة للإيفاء بحق المواطن في العمل، حيث انخفضت نسبة البطالة، ولكن لا تزال هناك مشاكل أخرى تتعلق بسوق العمل. وفي هذا الصدد أشارت التقارير إلى تمكن (وزارة العمل من توفير ما يقارب الـ (٥) آلاف امرأة منذ تدشين مشروع التأمين ضد التعطل في ديسمبر من العام ٢٠٠٧) (الوقت، ٢٠٠٩/٠٩/٢٢).

ويبدو أن ملف الخريجين والخريجات الجامعيين هو التحدي المائل حالياً فيما يتعلق بالحق في العمل. وآخر اجتهادات الدولة في الوفاء بهذا الالتزام ما أكد عليه وزير العمل د. مجيد العلوي بشأن (مشروع توظيف ٤٥٠٠ جامعي يستهدف شواغر القطاع الخاص وإعادة تدريب وتأهيل العاطلين الجامعيين بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل) (الوقت، ٢٠٠٩/١١/١٣). وكان وزير الدولة للشؤون الخارجية د. نزار البحارنة قد أعلن في أكتوبر ٢٠٠٩ عن استكمال توظيف ١٣٧٧ جامعيًا من أصل ١٩١٢. ويتأسس البحارنة مجلس إدارة صندوق العمل (تمكين) والذي يعمل من خلال شراكة مع وزارة العمل من أجل الحد من البطالة.

لا يمكن محاربة البطالة دون توفير المناخ المناسب للعمل بدءاً بالتأهيل الأكاديمي والتدريب المناسب. ولأن العمل صار مرتبطاً بالتعليم، صار لزاماً على الدولة توفير التعليم حتى مرحلة الأساس مجاناً. وسوف نعالج مسألة الحق في التعليم في عدد قادم. وفي إطار محاربة البطالة أشار وكيل وزارة العمل جميل حميدان إلى قيام وزارة العمل بتشكيل (قاعدة



الشفيعي في لقائه مع الدكتور بطرس غالي



مع السفير مخلص قطب



مع النائبتين الجشي، وسمعان،
والاستاذ أنور عبدالرحمن



مع الاستاذ حاتم زكريا



مع الاستاذ حافظ ابو سعده



مع الاستاذ محسن عوض

العلاقة داخلياً وخارجياً، مشدداً على أهمية ان تكون فعالة ويتسم أداؤها بالشفافية.

جولة لرئيس المرصد في القاهرة

قام رئيس المرصد حسن موسى الشفيعي بزيارة عمل للقاهرة (٢٣-١٥/١١/٢٠٠٩) التقى خلالها بالدكتور بطرس بطرس غالي رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، وسكرتير المجلس السفير مخلص قطب، وكذلك المشرف العام في المجلس أحمد علوي حسن. كما التقى الشفيعي بعدد من مسؤولي منظمات حقوق الإنسان المصرية والإقليمية والعربية، كان من بينهم: السيد محسن عوض، الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان؛ والسيد ناصر أمين، المدير العام للمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة؛ والسيد عبدالمنعم مسلم، مدير الأبحاث والدراسات في المركز العربي؛ والأستاذ حجاج نايل، رئيس البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان؛ وحاتم زكريا، من الإتحاد العام للصحافيين العرب؛ والسيد حافظ ابو سعده، أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان؛ وجمال عيد المدير التنفيذي للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان؛ ومعتز الفجيري، المدير التنفيذي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان؛ والأستاذ بهي الدين حسن، رئيس مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

وقد اطلع رئيس المرصد على نشاطات هذه المؤسسات الحقوقية، وقدم لنظرائه عرضاً عن اهتمامات ونشاطات المرصد، كما تحدث معهم عن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين بأبعاده السياسية والثقافية والاجتماعية، وتطوراتها والتحديات والمعوقات التي تواجه مسيرة التحول نحو الديمقراطية.



مع الاستاذ جمال عيد



مع الاستاذ معتز الفجيري

مؤتمر في مجلس اللوردات

حضر رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان حسن موسى الشفيعي ندوة عقدت في مجلس اللوردات البريطاني في ١٠/١١/٢٠٠٩ وناقشت التحول الديمقراطي في البحرين وأثره على حقوق الإنسان وأوضاع المرأة. وقد أقيمت في المؤتمر ثلاث كلمات للدكتورة بهية الجشي، عضو مجلس الشورى؛ وأليس سمعان، عضو مجلس الشورى؛ والسيد أنور عبدالرحمن رئيس تحرير أخبار الخليج. وقد حضر المؤتمر عدد من المهتمين بالشأن السياسي الخليجي عامة، والشأن البحريني بصفة خاصة، بينهم عدد من اللوردات والصحافيين والسياسيين البريطانيين والعرب. وعلى هامش الندوة، التقى الشفيعي كلاً من اللورد إنج Lord Inge، والسيد جيفري تانتوم Geoffrey Tantom.

مرصد البحرين يرحب بإنشاء المؤسسة الوطنية

رحب مرصد البحرين لحقوق الإنسان بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ورأى في ذلك قفزة نوعية في هذا الإتجاه. وشدد المرصد على اهمية استقلالية وحيادية المؤسسة وضرورة توفير الموارد المالية الكافية والخبرات البشرية المؤهلة حتى تستطيع القيام بمهامها. ودعا المرصد في بيان له صدر في ١٣/١١/٢٠٠٩ جمعيات حقوق الإنسان والناشطين الحقوقيين في البحرين وكافة مؤسسات المجتمع المدني الى التعاون مع المؤسسة الوليدة لإنجاحها. وأوضح البيان بأن المؤسسة ستكون أمام امتحان حقيقي فيما يتعلق بأدائها وتعاطيها مع الجهات ذات



مع الاستاذ حجاج نايل



مع الاستاذ عبدالمنعم مسلم